11 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ (ب)
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

المنظورات الجنسانية للأزمة المالية

موجز من منسق الحلقة

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها الثامنة، في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، حلقة حوارية للخبراء لدراسة المسألة الناشئة المتمثلة في المنظورات الجنسانية للأزمة المالية. ونسق الجلسة خوليو بيرالتا من باراغواي. وشمل المحاورون: ستيفاني سيغوينو، من جامعة فيرمونت، بورلينتون، فيرمونت الولايات المتحدة الأمريكية؛ وساكيكو فوكودا - بار، من برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية في جامعة "نيو سكول"، نيويورك، وإليزابيث إيلور، مستشارة مستقلة في مسائل المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، من أوغندا؛ وشاميكا سيريماني، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومايرا بوفينيك، من البنك الدولي في واشنطن العاصمة.

٢ - وأشار المشاركون إلى ما يهُم في سياق الأزمة المالية من تعهدات والتزامات دولية متعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل هذه التعهدات التزامات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)، وغيرهما من العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية (٢٠٠٠) والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢). واعترف المشاركون بأن الأزمات المالية والاقتصادية لا تنطوي فقط على تكاليف نقدية بل تؤثر أيضا على تمتع الأشخاص بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي حقوق كُرست في المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتضمن عدد من صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أحكاما متصلة بالحقوق الاقتصادية للمرأة، كما أن للاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم صلة خاصة بحماية حقوق المهاجرات.

٣ - واعترف المشاركون بأن الأزمة المالية الحالية والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها ستؤثران على جميع البلدان، واعترفوا في نفس الوقت بأن هذا الأثر سيختلف فيما بين البلدان وداخلها. ولوحظ أن أنشطة المضاربة في العقارات والصكوك المالية، والتوسع في تقديم القروض التي لا يمكن سدادها، وركود الأجور، وتزايد التفاوت في الدخل، وقلة الطلب على المنتجات، كلها مسائل ساهمت في الأزمة الحالية. ولأن معالم الأزمة ما زالت تتكشف، فإن عمقها ومدها ما زالا مجهولين. واعترف المشاركون بالفروق الموجودة بين الأزمة الحالية وأزمات الماضي القريب. فمثلا، جرى احتواء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في التسعينيات داخل المنطقة، واستطاعت البلدان التغلب عليها عن طريق النمو القائم على التصدير. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن البلدان النامية، وحتى تلك التي لديها سياسات اقتصادية كلية سليمة من بينها، غير قادرة حاليا على السيطرة على الآثار غير المباشرة المتنقلة عبر البلدان للأزمة المالية الحالية التي نشأت في أماكن أخرى.

٤ - وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن تؤدي الأزمة، إذا لم تعالج بفعالية، إلى زيادة مستويات الفقر وتعريض التنمية في المستقبل للخطر. ولوحظ أيضا أن الأقليات والمهاجرين يعانون من الحرمان بشكل خاص في أوقات الأزمات الاقتصادية. ولا يملك العديد من البلدان النامية الفسحة المالية الحكومية الضرورية لتنفيذ مجموعات الحوافز. وسيؤثر انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية سلبا على الميزانيات الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وبخاصة على القطاعات الاجتماعية التي تعتمد بشكل كبير على تدفقات هذه المساعدة. ودعا المشاركون إلى وفاء جميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

بالتزاماتهم بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدانهم للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدوا أهمية زيادة فعالية المعونة بالنظر إلى الأزمة المالية الحالية. وأكد مشاركون آخرون من جديد التزاماتهم المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية.

٥ - وذُكر أن تدفق التحويلات المالية على البلدان النامية، الذي ظل مطردا خلال حالات التراجع الاقتصادي السابقة، يمكن أن يقل خلال الأزمة الحالية. وأُعرب أيضا عن القلق من أن التدابير الحمائية والسياسات التجارية التقييدية يمكن أن تعوق صادرات البلدان النامية وأن تصعِّب الانتعاش من الأزمة الحالية على بعض البلدان، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة.

٦ - ووافق المشاركون على أن للأزمات المالية والاقتصادية تبعات خاصة بكل جنس، وأنها تلقى عبئا غير متكافئ على كاهل المرأة، وتطال بصورة خاصة النساء الفقيرات والمهاجرات ونساء الأقليات. ومع أن المرأة والرجل يتأثران بفقدان العمل على حد سواء، فإن المرأة تسرّح من العمل أولا في غالب الأحيان نظرا لأن الرجل يعتبر تقليديا بمثابة ''المعيل'' الرئيسي. وفي حين أن القطاعات التي يسيطر عليها الرجال تقليديا في بعض البلدان تسجل حاليا خسارة ضخمة في فرص العمل، فإن بلدانا أخرى تسجل خسارة في فرص العمل بصورة رئيسية في القطاعات التي تسيطر عليها النساء. ويؤثر خفض النفقات العامة في القطاع الاجتماعي تأثيرا سلبيا على اقتصاد الرعاية، حيث يزيد من وطأة المسؤوليات المترلية ومسؤوليات تقديم الرعاية التي تضطلع بها المرأة. ولاحظ المشاركون أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تتأثرن بذلك على نحو خاص، على اعتبار أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تراجع كبير في الطلب على نواتج ذلك القطاع. وتشكل النساء غالبية زبائن قطاع التمويل البالغ الصغر، ومن المتوقع أيضا أن تتراجع فرص حصولهم على هذا النوع من الائتمان بسبب مشاكل السيولة التي يعاني منها القطاع المالي.

٧ - وأعرب المشاركون عن قلقهم حيال الأثر المحتمل للأزمة المالية على المهاجرات، لا سيما العاملات منهن في اقتصاد الرعاية ولدى الأسر المعيشية في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى فقدان العمل، ثمة قلق بشأن التصاعد المحتمل للمواقف المعادية للمهاجرين. كما أن الصعوبات الاقتصادية وقلة فرص العمل قد تقود بدورها إلى زيادة ضعف النساء حيال الاتجار.

٨ - ومع أن أسعار الأغذية قد تراجعت بعض الشيء عن المستوى الذي بلغته في ذروة أزمة الأغذية في عام ٢٠٠٨، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية لا يزال يهدد رفاه النساء وعائلاتهن. وأشير إلى أن الأزمة الحالية قد تزيد من حدة الضعف في بعض البلدان إزاء تغير

المناخ، كما هو حال بلدان منطقة المحيط الهادئ، لا سيما في قطاعات من قبيل الزراعة والأمن الغذائي، وهي قطاعات تتأثر فيها النساء بصورة خاصة.

٩ - وأعرب المشاركون عن قلقهم من أنه ما لم يتم احتواء الأزمة الحالية، فإن عددا من البلدان لن تتمكن على الأرجح من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما ما يتعلق منها بخفض وفيات الأطفال، وتقليل مستوى الوفيات النفاسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه إذا لم يتم احتواء الأزمة، فإن الصدمة المالية سوف تؤدي إلى وفاة عدد إضافي من الرضّع يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ رضيع وسطيا كل سنة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥. وتشير الأبحاث إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى ارتفاع ملموس في متوسط وفيات الرضع من الإناث مقارنة بالذكور.

١٠ - ولاحظ المشاركون أن الأزمة المالية قد أتاحت الفرصة أمام الحكومات لتغيير الإطار الاقتصادي الكلي الحالي، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاع المنتج والابتعاد عن المضاربة. وفي هذا الشأن، شدد المشاركون على أن الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين حتى في وقت الأزمات هو استثمار ذكي من الناحية الاقتصادية.

١١ - ولاحظ المشاركون أن البلدان قد اتخذت مجموعة من التدابير للتصدي للأزمة الحالية، وأن هذه التدابير تتضمن سياسات مالية حكومية توسعية تهدف إلى تنشيط النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وشملت التدابير الخاصة استثمارات في الهياكل الأساسية المادية وفي مخططات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظم التأمين ضد البطالة، والبرامج التدريبية للعاطلين عن العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان، على غرار التحويلات النقدية والإعانات وبرامج الأشغال العامة. ونوّه المشاركون إلى المبادرات الموجهة التي يقوم بها القطاعان العام والخاص لدعم المرأة خلال الأزمة المالية. ويخطط البنك الدولي لإدماج المنظورات الجنسانية في الصندوق المقترح إنشاؤه لمواجهة أوجه الضعف، مع إعطاء الأولوية في الاستثمارات إلى شبكات الأمان، والهياكل الأساسية، والتمويل البالغ الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢ - وشدد المشاركون على ضرورة أن تكون الالتزامات المترتبة على الدول بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان هي العنصر الموجه لجميع السياسات الرامية إلى التصدي للأزمة المالية. وينبغي للحكومات ألا تعوّل بصورة حصرية أو أساسية، على السياسات الاقتصادية الكلية لتصحيح الأزمة المالية العالمية، بل عليها أن تتبع نهجا كليا يستمد توجيهه من حقوق الإنسان ورخائه. ولا بد من أن تتمحور الاستجابات حول الناس، وأن تركز

على العمالة والاستدامة والمساواة بين الجنسين، وأن تأخذ في الاعتبار الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، والحاجة إلى الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وينبغي أن تهدف هذه الاستجابات إلى تحسين الإنتاجية، لا سيما في قطاع الزراعة الذي يعدّ قطاعا عظيم الأهمية بالنسبة للنساء في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى زيادة الإنفاق على قطاع الزراعة الذي يجري تجاهله في كثير من الأحيان في سياسات التصدي للأزمة.

١٣ - وأوصى المشاركون باتخاذ تدابير متنوعة وخطوات عملية من أجل كفالة إدراج المنظورات الجنسانية في استجابات السياسة العامة للأزمة المالية. فالمساواة بين الجنسين بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي، حيث يتسبب التمييز ضد المرأة في تكبد تكاليف اقتصادية. ومن ثم، يتعين التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، سواء منها ما هو بحكم القانون أو بحكم الواقع، ولا سيما تلك التي تقيد حقوق المرأة وفرصها في العمل. كما ينبغي النهوض بدور المرأة باعتبارها عنصرا فاعلا في الحياة الاقتصادية، واتخاذ خطوات من أجل زيادة دخل المرأة، مما له آثار مفيدة في الأجل الطويل على العائلات، والأسر المعيشية، والأجيال المقبلة. كما أن من الضروري تعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة بوجه عام، وألا يقتصر ذلك على المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.

١٤ - ووافق المشاركون على أن مجموعات الحوافز المالية يتعين أن تتجاوز التركيز على خلق الوظائف في القطاعات التي يستأثر بها الرجال، مثل قطاع الإنشاءات. كما أكدوا على الحاجة إلى قدر أكبر من المراعاة للمنظور الجنساني بما يشمل توفير الفرص لعمل المرأة واتخاذ التدابير للحد من مسؤوليات المرأة عن تقديم الرعاية. ولذلك، يتعين أن تستهدف مجموعات الحوافز الاستثمارَ في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية على السواء، بما في ذلك اقتصاد الرعاية. وينبغي حماية نفقات القطاع الاجتماعي، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم، وزيادتها.

١٥ - وصدرت توصيات باتخاذ عدد من المبادرات المنخفضة التكلفة من أجل منع التمييز الجنساني والتصدي له، مثل توفير وجبات الغذاء المدرسية والمرافق الصحية للفتيات. كما توجد حاجة إلى اعتبار عمل المرأة غير المدفوع الأجر جزءا من الجهود الرامية إلى مواجهة الأزمة. وفيما يدرك المشاركون أهمية المشاريع التجريبية التي تستهدف تمكين المرأة اقتصاديا، فقد شددوا على ضرورة الارتقاء والتوسع في تلك المشاريع.

١٦ - كما شدد المشاركون على ضرورة إدماج منظور جنساني في أُطُر الاقتصاد الكلي، ولتحقيق تلك الغاية، أوصوا بإجراء تحليل جنساني للسياسات الاقتصادية ومراجعات لما تحقق على الصعيد الجنساني. كما أوصى المشاركون بالاستخدام المنهجي للميزنة المراعية للمنظور

الجنساني باعتبارها استراتيجية للاستجابة للمنظورات الجنسانية للأزمة الحالية. ويمكن لضريبة تُفرض على معاملات الصرف الأجنبي أن توفر موارد لبرامج جنسانية وأن تقلل من سلوك المضاربة. واقترح المشاركون منح الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك اتخاذ القرارات المالية.

١٧ - ودعا المشاركون إلى إجراء رصد فعال للإنفاق الاجتماعي، وإلى تتبع النفقات، ولا سيما نفقات مجموعات الحوافز، حتى نكفل تلبية احتياجات المرأة والفئات الضعيفة خلال الأزمة الحالية. ويتعين النهوض بجمع البيانات وباستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل تقييم تباين أثر الأزمة المالية على المرأة والرجل. ويتعين استخدام استقصاءات استعمال الوقت من أجل إظهار نطاق عمل المرأة غير المدفوع الأجر.

١٨ - وشدد المشاركون على أن جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والمصارف المركزية والجهات المانحة، لها دورها في الجهود المبذولة من أجل التغلب على الأزمة المالية العالمية. وينبغي النظر في دور المصارف المركزية، وتحسين التنسيق في مجال السياسات بين الحكومات والمصارف المركزية، مع التشديد بقوة على خلق الوظائف ولا سيما للمرأة. وينبغي أن تنظر الدول في اتخاذ تدابير تنظيمية لتحسين المواءمة بين أهداف الربح لدى مستثمري القطاع الخاص وأهداف التنمية. وينبغي أن تقدم الحكومات إعانات في مجال الائتمان الممنوح للمرأة وأن تضمن القروض التي تُنَمّي خلق الوظائف للمرأة. وينبغي أن يُطلب من المصارف التجارية التي تحصل على دعم للسيولة لديها من المصارف المركزية أن تُبقي على تمويل الائتمان البالغ الصغر، فهو يضطلع بدور حيوي في القطاع غير الرسمي الذي تعمل فيه أعداد كبيرة من النساء. كما ينبغي أن تُبقي الجهات المانحة على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تحسن من نوعية المعونة، بما في ذلك مراعاة المنظورات الجنسانية.

١٩ - وأشار المشاركون إلى دور الأمم المتحدة باعتبارها منتدىً ديمقراطيا لرؤساء الدول ووزراء الحكومات من جميع القطاعات، لا المالية فحسب، لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل التغلب على الأزمة المالية ودراسة أسبابها. وأوصوا باتباع نهج يتسم بالمزيد من تعدد الاختصاصات من أجل حل هذه الأزمة. وأقر المشاركون بأهمية التنوع لتكون عمليات صنع القرار أكثر فعالية، ودعوا إلى مشاركة المرأة بقدر أكبر. وفي هذا الخصوص، دُعي إلى مشاركة المرأة في اجتماع مجموعة العشرين المقرر عقده في لندن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، من أجل التصدي لأثر الأزمة المالية.